أ . دوان موسى الدوان الدوان الزبيدي

التضمين اللغوي ، وتوجيه الأخطاء الشائعة

المقدّمة

وَضَعَ أكثرُ اللُّغَوِيّينَ الْقَانونَ فَوْقَ اللّغة، وَالْمَبْنَى قَبْلَ الْمَعْنَى، وَالصِّيغَةَ فَوْقَ الدَّلَالَةِ، عِلْمًا أنّ الْقَانونَ اللُّغَوِيَّ يُسْتَنْتَجُ مِنَ اللّغة، وَيُسْتَمَدُّ مِنْهَا ،ولايُفْرَضُ عَلَيْهَا فَرْضًا، وَاللّغة ظَاهِرَةٌ اِجْتِمَاعِيَّةٌ تَخْضَعُ لِلْحَيَاةِ وَلِقَانونِهَا الأَسَاسِيِّ في التطوّر. إنّ الْحَيَاةَ فَوْقَ كُلِّ قَانونٍ، وَفَوْقَ كُلِّ تَنْظِيرٍ، وَأيُّ قَانونٍ أَوْ تَنْظِيرٍ يَخْرُجُ مِنْهَا، وَيَرُدُّ إِلَيْهَا، فالقوانينُ والنّظريّات تتعدّلُ، وتتبدّل وَفْقَ تطوّر الحياة، لا العكس، فالحياة حيّة، واللغة كائنٌ حيّ كشجرة خضراء نامية تحتاج بين الحين والآخر إلى تجديد غذائها، وتشذيب كلّ ما يبسَ وجفّ من أغصانها، والنظريات والقوانين جامدة، وأيّ قانون، أو نظريّة لا تأخذ بهذا تتخلّفُ عن رَكْب الحياة، وتتحنّط، ثمّ تموت .

والتفكيرُ اللُّغويُّ عِندنا لم يُسايِرِ الحياةَ، ولم يأخُذْ بِهذا القانونِ الأساسيّ، والجوْهريّ إلى حدٍّ ما؛ لِذلِك تَخلَّفَ عن مُسايَرةِ التّقدُّمِ الفكريّ ، والحضاريِ ، فتَخلَّفتِ اللُّغة الفُصحى فترةً من الزمن ،(وعاشت) في المعاجِمِ ، والكُتُبِ الصّفراءِ ، وابتعدتْ عن لُغةِ الكِتابةِ ، وهي اللُّغةُ الحيّة الّتي لابدّ لها مِن مُسايَرةِ التّقدُّمِ . إنّ الكُتّابَ هُم الّذينَ يُحِسّون بِحاجتِهم إلى التّعبيرِ عنِ الحياةِ، وعمّا يستجّدُ فيها؛ لِذلِك يخرقون القانونَ أحياناً، ويُقدِّمون المَعنّى على المبنى، والدّلالة على الصّيغةِ، ولوْ لم يفعلوا ذلِكَ لِعجُزوا عنِ التّعبيرِ عنِ الدّلالاتِ المُستجدّةِ ، والمعاني الكثيرةِ ، والجديدةِ الّتي تجبَهُهُم بِها الحياةُ ، ولوْ لم يفعلوا ذلِكَ لِوَجدنا (معانيَ ودلالاتٍ) دون ألفاظٍ تعبّر عنها . والكُتّابُ خاصّةً، والنّاسُ عامّة لا يُمكِن أن ينتظِروا حتّى تُجيزَ مجامِعُ اللُّغةِ، وعُلماؤُها هذا الإستِخدامَ، أوْ ذاكَ، هذا المَعنى أوْ ذاك لِكيْ يستخدِموهُ مِن بَعْدُ، فلا بدّ لَهُم مِن المُبادرةِ، ولابدّ مِن المُجازفةِ، فالحياةُ تتطوّرُ، واللُّغةُ تتطوّرُ، وتطوُّرُ الحياةِ يفرِضُ علينا ما نستخدُمه، وما نترُكُهُ؛ ولوْ فتحتَ أيَّ كِتابٍ الآنَ، في أيّ موْضوعٍ، ومِنها كِتابُنا هذا ، لأدركتَ أنّ لُغةَ الكِتابةِ ،هي لُغةٌ حيّةٌ مُتداوَلةٌ ، وأنّها تختلِفُ إلى حدٍّ ما عن لُغةِ المعاجِمِ الّتي جُمِّدتِ ، ولم يُسمح لها بِالتّطوُّرِ إلّا بمُبادراتٍ لاحِقةٍ يسيرة ...هذا فضلاً عن أنّ جزءاً كبيراً من مفردات اللّغة العربيّة أصبح غير متداول بسبب التطوّر، إذْ إنّ جزءاً كبيراً من مفردات اللّغة جاءت للتعبيرعن مجتمع بدويّ متنقّل شبه مغلق.. أمّا الآن فقد اختلفت البيئة، واختلفت الحضارة. إنّ موتَ المفردات، ونشوءَ مفردات جديدة أمرٌ طبيعي في اللّغة، وتطوّر حال المفردة اللّغوية في دلالاتها أيضاً حتميّة تاريخيّة ..

إنّ المتشدّدين في اللّغة الّذين يتخلّفون أكثر فأكثر عن ركب الحياة يتتبّعون أخطاءَ اللّغة الحيّة، ويتكثّرون مما يسمّى بالأخطاء الشائعة، ويبحثون عامدين عن قول متشدّد، مغالٍ، داعمين حجّتهم، ليخطّئوا هذا، أو ذاك، ناسين، أو متناسين أقوالاً أخرى في هذا المجال مخالفة للرأي المتشدّد، فهم مثلاً يلتزمون برأي الأصمعي في بعض المسائل، وهو متشدّد، تاركين غيرَه مِمّن خالفه في الرأي، وممن في رأيه أحياناً لاستقرائهم الناقص للّغة، ولكتبها، ولعدم إدراكهم عَلاقاتِ المجاز، والتضمين اللغوي يخطّئون الصواب .

لقد تتبّعنا الأخطاء الشائعة في لغة الكتابة داعين إلى أنّ المتداولَ الحيّ، أهمُّ من المعجم الميّت، وأنّ المعنى الجديد، والأسلوب الجديد، وإنْ لم يُعرف عند العرب سابقاً، وإنْ لم يكن أولى بالاهتمام، فهو

جدير به؛ لأنّ الحياة أجازته (فما دامت الأجيال في الجاهليّة قد استعملت حقّها في التحوير، والتطوير عفويّاً فمن حقّ كلِّ جيل -يجهل، أو يعلم- أنْ يستعملَ حقّه في ذلك عفويّاً، وعمديّاً).

لقد حاولنا ما أمكننا أنْ نقف مع الحياة، ومع التطوّر في اللّغة فتحدّثنا عن مواقع الأخطاء الشائعة مفصّلاً، بعد أنْ حدّدنا المواقع المُلْبَسة التي تكثر فيها الأخطاء، ثم وجّهنا هذه الأخطاء توجيهاً منهجيّاً، لذلك كانت غايتنا من إيراد الأمثلة ،والشواهد هي التمثيلُ لا الحصرُ، وكان توجيهُنا لا يقوم على رفضها، بل بتعليلها في الغالب، باحثين لها عن وجه في عَلاقات المجاز، أو أمان اللبس، أو في تجاور المعاني، وتقاربها، وتقارضها ، **وبالتوسّع الذي وسيلته التضمين** ، والتماس المناسب الذي لا يخرق نظام اللّغة ،وقوانينها، سالكين بذلك سبيل التيسير آخذين بالرأي الذي يُيَسّر، فلا يتشدّد ،ولا يتعصّب.. وقد وجدنا أنّنا بهذه الطريقة إنْ لم نلغِ الأخطاء الشائعة كلّها، فإنّنا نترك حيّزاً ضيّقاً لا يجرؤ على إزعاجنا، وآثرت التضمين اللغوي كوسيلة من الوسائل لتوجيه كثير من الأخطاء الشائعة لتضييق حيّزها في لغتنا السمحة...

لقد حظيت ظاهرة التضمين في اللّغة، وفي القرآن الكريم باهتمام القدماء من اللّغويين، والمفّسرين، وعلماء علوم القرآن، وكذلك نالت اهتمام المحدثين، وقد ذهب الباحثون فيها إلى مذهبين منهم من أيّد الظاهرة وأثبتها، وآخر رفضها، وكلٌ قدّم أدلته لإثبات رأيه، وهي مدوّنة في أمّات الكتب لمن أراد التزوّد بالمزيد ...

في اللّغة يدلّ التضمين على معنيين:

الأول: الكفالة من ضمن.. الثاني: الإيداع، والاحتواء أمّا في الاصطلاح فهنا تختلف الآراء بين القدماء والمحدثين حيث رأى ابن جنّي (ت392هـ) أنّ التضمين ظاهرة واسعة، وكثيرة جداً في اللّغة، ويمكن تأليف كتاب لو جُمع أكثرُها ، ويوصي القارئَ الاستئناسَ بها إذا مرّت به، معلّلا أنّها من الفصول اللطيفة في العربيّة. في حين أنّ ابن هشام (ت761هـ) يراها قليلة؛ لأنّه عرّفها: " قد يُشْرِبون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حُكْماً"؛ ولا يخفى أنّ (قد) تفيد التقليل إذا دخلت على المضارع، بَيْدَ أنّ ابن جنّي وسّع دائرة الاستشهاد، حيث استشهد بالقرآن، والشعر، أمّا ابن هشام فقد اقتصر استشهاده على القرآن الكريم.

أمّا المحدثون فقد كانوا بين مؤيّد، ومعارض للتضمين ،فقد أقرّ مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة ظاهرة التضمين عام (1934م) متمثّلاً في أعضائه الذين كانوا بين مؤيّد، ومعارض لها، حيث عقد المجمع جلسة خُصّصت لهذه الظاهرة ؛فقد تلا رئيس الجلسة الأستاذ محمد الخضر حسين بحثه في التضمين، إذْ رأى أنّ للتضمين غرضاً وقرينةً وشرطًا، فالغرض هو الإيجاز، والقرينة هي تعدية الفعل بالحرف وهو فعل يتعدّى بنفسه، أو تعديته بنفسه، وهو يتعدّى بالحرف، أمّا الشرط فهو وجود مناسبة بين الفعلين، ورأى أنّ "للتضمين " صلةً بقواعد الإعراب من جهة تعدّي الفعل بنفسه ،أو تعدّيه بالحرف، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل، وعدم الوقوف به عند حدّ ما وضع له، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو، وقد يستوي في العمل بها خاصّةُ الناس ،وعامتهم". فهو هنا قد بيّنَ صلة التضمين بعلمي النحو والبلاغة.

وفي نهاية جلسة المجمع صدرت التوصيات الآتية:

يُعرّف التضمين بأن يؤدّي فعلٌ أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعل آخر، أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم، يكون قياسيّاً لا سماعيّاً بشروطٍ ثلاثة:

الأول: تحقّق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤمَن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربيّ، وألّا يُلجَأ إلى التضمين إلّا لغرض بلاغي.

ويرى عبّاس حسن أنّ التضمين ركن من أركان البيان، وأنّه " مبحث ذو شأن في اللّغة العربيّة . وللعلماء في تخريجه طريقة مختلفة فقال بعضهم: أنّه جمع بين الحقّيقة، والمجاز على طريقة الأصوليّين؛ لأنّ العَلاقة عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إرادة المعنى الأصلي، ويرجّح قياسيّتَه، ويرى أنّ من الأفضل أن يبقى بابه مفتوحاً للعارفين بدقائق العربيّة وأسرارها، وأن تُوضَعَ له قيودٌ تضبطُ استعمالَه، أمّا الدكتور فاضل السامرائي فإنّه يرى أنّ للتضمين غرضاً بلاغيّاً لطيفًا، وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، كما أنّه يقرُّ بقياسيّته..

وعليه فإنّ حروف الجرّ في العربية كلُّ واحدٍ منها يؤدّي معنىً واحداً على سبيل الحقّيقة لا المجاز، فالحرف (في) يؤدّي معنى الظرفيّة، والحرف (عن) يؤدّي معنى المجاوزة، والحرف (على) يؤدّي معنى الاستعلاء، والحرف (باء) يؤدّي معنى الإلصاق، و(من) يؤدّي معنى الابتداء، و(إلى) يؤدّي معنى الانتهاء وهكذا... ولكنّهم وجدوا في واقع اللّغة أنّ هذه الحروف تؤدّي معانَي كثيرة غير ما وُضِعت لها أصلاً، ويدخل بعضها على بعض، فقد جاء (في) مكان (على) في قوله تعالى: (ولأصلبنّكم في جذوع النخل)، أي على جذوع النخل، وجاءت (على) مكان (عن)، في قول الشاعر :

إذا رضيت عليّ بنو قُشير

لَعَمْر الله أعجبني رضاها

وجاء الباء مكان (عن)، كما في قوله تعالى: (فاسأل به خبيراً) أي: اسأله (عنه) .

وجاءت (عن) مكان الباء، في قولهم: (رميت عن القوس) بمعنى بالقوس. وجاءت اللام مكان (على)، في قولهم (سقط لِفيه) بمعنى على فيه. وجاءت (إلى) بمعنى الباء أو (مع) في قوله تعالى: (أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)، ولا يقال في الأصل رفثت إلى المرأة، وإنّما يقال: رفثت بها، أو معها .

وجاءت (إلى) مكان (عند) في قولهم (هو أشهى إليَّ من كذا)، أي عندي. وجاءت (على) بمعنى (في)، في قوله تعالى: (واتبعوا ما تتلو الشياطين على مُلْك سليمان) أي: في ملك سليمان ، ويقال أيضا: (كان كذا على عهد فلان ...) أي :في عهده، وهذا كثير في الحقيقة، ولا مجال لإيراده كلّه، وبهذا يقول ابن جنّي في الخصائص: (ووجدت في اللّغة من هذا الفنّ شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعلّه لو جُمع أكثرُه لا جميعه لجاءَ كتاباً ضخماً) ..

ولمّا كثر هذا اختلفوا في تأويله، وذهبوا مذاهب شتّى، إلّا أنّها تُجمَع في مذهبين: المذهب البصريّ، والمذهب الكوفيّ، وفي هذا يقول ابن السيد البطليوسي في كتابه الاقتضاب تعليقاً على باب دخول بعض الصفات مكان بعض عند ابن قتيبة: (هذا الباب أجازه قوم من النحويّين أكثرُهم الكوفيون، ومنع منه قوم أكثرهم البصريّون).

والكوفيّون يرَوْن أنّ هذه الحروف ينوب بعضها منابَ بعض، وتدخل على بعضها بعضاً، فتأتي اللّام مكان (على) و(إلى) مكان (عند) و(على) مكان في، كما قدّمنا في بداية البحث، وعلى هذا سار ابن قتيبة في الباب الذي عقده لهذا بعنوان (دخول بعض الصفات مكان بعض) في كتابه (أدب الكاتب) وقد تتبعه ابن السيد البطليوسي، وأخرج وأوّل كثيراً من هذه الشواهد تأويلاً يُخْرِجها من هذا الباب .

ويرى الكوفيّون أيضاً، أنّ حروف الجرّ ينوب بعضها مناب بعضها الآخر، وأنّ اللفظ يبقى على حاله لا يتغيّر، وإنّما الذي يتغيّر هو حرف الجرّ للدلالة على أنّ الفعل قد تبدّل معناه إلى معنى آخر قد يقاربه على وجه من الوجوه .

أمّا البصريّون فيَرَوْن أنّ حروف الجرّ لا ينوب بعضها منابَ بعضها الآخر، وأنّ لحرف الجرّ معنى واحد يؤدّيه على سبيل الحقيقة لا المجاز، فإنْ أدّى الحرف معنى آخر غير المعنى الذي وُضِع له وجب القول بأنّه يؤدّي هذا المعنى الجديد تأدية مجازيّة لا حقيقيّة، أو بتضمين الفعل، أو العامل الذي يتعلّق مع حرف الجرّ ومجروره معنى فعل آخر أو عامل آخر يتعدى بهذا الحرف، من ذلك قولنا :(الكتاب على الطاولة) هذا هو المعنى الحقيقيّ، ولكنّ المعنى المجازي يكون في قولنا :(أشكر المحسن على أساس إحسانه)، والتضمين مثل قوله تعالى: (أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) فلمّا كان الرفث هذا بمعنى الإفضاء، وكان الإفضاء يعدّى بـ(إلى) جاز أنّ نعديه بحرف الفعل الذي تضمّن معناه .

ويرى البصريّون أنّ الحرف باقٍ على معناه، وأنّ الفعل أو اللفظ قد ضُمّن معنى فعل، أو لفظ يتعدّى بذلك الحرف .

والحقيقة أنّ الفعل لا يبقى على معناه، وكذلك الحرف ، فهما يؤثران في بعضهما بعضاً ليؤدّيا معنى جديداً، فالسياق بما يتضمّنه من لفظ (فعل أو غيره)، وبما يتضمّنه من حرف يعطي معنى، أو دلالة جديدة .

التضمين بصورة أوسع، صورة تفصيليّة، يقول ابن جنّي في خصائصه: (أعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتبع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ،وذلك كقول الله أعزّ اسمه :((أُحلّ لكم ليلة الصيام الرفثُ إلى نسائِكُم)) وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، إنّما تقول رفثت بها أو معها، ولكنّه لمّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء ،وكنت تعدّي أفضيت بـ (إلى)، جئت بـ(إلى) مع الرفث إيذاناً، وإشعاراً أنّه بمعناه.

وينقل ابن السيد البطليوسي ما قاله ابن جنّي، حيث يدلّ قوله بأنّ هذا التفسير أو هذا التأويل كان ابن جنّي هو السبّاق إليه من بين البصريّين (.. لم أرَ فيه للبصريّين تأويلاً أحسن من قول ذكره ابن جنّي في كتاب الخصائص، وأنّ ما أورده في هذا الموضع صحيح..) .

ثم كثر القول في هذا الميدان، فبعضهم يرى أنّ فائدته هي (أن تؤدّي الكلمة مؤدّى كلمتين، فالكلمتان مقصودتــان قصداً وتَبَعاً) ويرى بعضهم أنّ مالم يدلّ على دلالتين، الدلالة الأصلية للفظ، والدلالة المستحدثة، ليس من التضمين، وأنّ المعنى المستحدث إذا كان من جنس المعنى الأصليّ فليس من التضمين، وبعضهم لا يرى هذا الرأي، وهكذا كثرت الأقوال في هذا الميدان .. ولكن ابن جنّي الذي شقّ هذا الطريق لم يشترط هذه الشروط، فإنّ الإفضاء يقع فيجنس (الرفث)من حيث المعنى العام، فالرفث إفضاء، وإنْ لم يكن الإفضاء رفثاً بالضرورة، ولكن يمكن أن يكونه، أضف إلى هذا أنّ ابن جنّي ذكر في هذا ما كان مأمون اللبس، حين تحدّث عن قول عنترة :

بطلٍ كأنّ ثيابَه في سرحةٍ

يُحذى نعال السِّبت ليس بتوأم

أي: على سرحة(شجرة)، وكذلك حين تحدّث عن امرأة من العرب قالت :

"هم صلبوا العبديَّ في جذع نخلة"

وقال :(لأنّه معلوم أنّه لا يصلب في داخل جذع النخلة، وقلبها)، وقوله (لأنّه معلوم) يتضمّن معنى (أمان اللبس) لمعلوميته، وشهرة ذلك، ومعرفة الناس به .

وقال أيضاً تعليقاً على قوله كأنّ ثيابه في سرحة: (وليس كذلك قول الناس: فلان في الجبل، لأنّه قد يمكن أن يكون في غار من أغواره، أو لِصْب (شقّ ضيّق فيه) من لِصابه ،فلا يلزم أن يكون عليه، أي: اعتلاه؛ أي نفى إمكانيّة مثل هذا القول حين لا يكون اللبس مأموناً ولم يُحسب منه ما كان فيه حذف من ذلك قولهم "سر على اسم الله" إذ لا يُراد به (سر باسم الله)، بل تقديره: (سِر معتمداً على اسم الله .(

ولا يقتصر التضمين على الفعل، بل يشمل الاسم أيضاً؛ لذلك فإنّ بعضهم يذكر اللفظ، أو العامل بدلاً من الفعل، ومن ذكر الفعل أراد الغالبية، وليس الكلّ، أراد التمثيل لا الحصر .

ويذكر الأستاذ محمد الخضر حسين التضمين فيقول: (التضمين غرض هو الإيجاز، وللتضمين قرينة هي تعدية الفعل بالحرف، وهو يتعدّى بنفسه، أو تعديته بنفسه وهو يتعدّى بالحرف، وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين) وإنْ لم تكن ثمّة مناسبة بينهما، فالتضمين باطل .

وهو يرى (أنّ من يخطّئ العامّة في أفعال متعدية بنفسها، وهم يعدّونها بالحرف، مصيب في تخطئته، إذ لم يقصدوا لإشراب هذه الأفعال معاني أخرى تناسبها حتى يخرج كلامهم على باب التضمين) .

إنّ التضمين لا يصحّ عنده إلّا إذا استخدمه (العارف بوجه استعمال الألفاظ)، والعارف بأساليب البيان ..) أمّا غيرهم (كالتلاميذ، ومن يتعاطى الكتابة من غير أن يستوفي وسائلها، فإن قام الشاهد على أنّه نحا نحو التضمين..) واعترف أنّه (قصد التضمين، وبيّن الوجه، فوجدته قد أصاب الرمية.. لم يبق لاعتراضك عليه من سبيل..) .

على هذا فإنّ كلَّ من يستخدم استخداما عليه أن يبيّن وجهَ هذا الاستخدام فضلاً عن هذا، **فإنّنا نجعل مستويين لمستخدمي اللّغة في مجال التضمين، مستوى العارفين الذين يحقّ لهم ما لا يحقّ لغيرهم، ومستوى غير المستوفين لوسائل الكتابة، وهؤلاء نضيّق عليهم .**

* * *

حين أردنا تناول هذه الظاهرة لم يكن قصدنا هو ذكر الأقوال والآراء التي قيلت في هذا الميدان على اتفاقها أحياناً، وتضاربها واختلافها أحياناً أخرى، وتفصيلاتها، وشروطها وغير ذلك، وهي كثيرة جداً، ولكنّ ما قصدناه هو هذه الظاهرة تحديداً، وكيفيّة تفسيرها؛ لأنّ القول بالتضمين ليس تفسيراً كافياً، بل يحتاج إلى ما يفسّره، وعلى تفسيره تفسيراً صحيحاً يتوقّف شيءٌ كثير، فقد اختلفوا ومازالوا على إجازته، أو منعه، وإيقافه على السماع، وقد رأى بعضهم أنّ اللفظة تتضمّن معنيين، فإضافة إلى المعنى السابق هناك المعنى الجديد الذي يتحصّل من السياق الجديد الذي وضعت فيه اللفظة، وقد جعلوا هذا المعنى الجديد شرطاً لقبول التضمين في اللفظ، وبعضم أو أكثرهم أخرجوا منه ما أوّلوه بوجود حذف في العبارة، وبعضهم أخرج منه ما كانت معانيه متقاربة بحجّة أنّ لا فائدة فيه، وكأننا نبحث عن الفوائد، وليس عن تفسير ظاهرة هي بحاجة إلى التفسير بغض النظر عن الفوائد، وإذا كان لابدّ من فوائد على كلّ حال فإنّ الفائدة تكمن في التيسير، وسيأتي شرح ذلك ....

وقد فسّر صاحب النحو الوافي عبّاس حسن هذه الظاهرة بأنّها تعود أصلاً إلى اللهجات، وإلى تداخل هذه اللهجات في العربيّة، واختلافها، وبهذا فقد نفى الظاهرة كلّها؛ فذلك هو أصل الوضع لهذا الحرف أو ذاك في هذه اللهجة أو تلك، وليس هناك تضميناً، ولا نيابة لحرف عن حرف وعلى هذا فإنّ لهجة قد تعدّي مثلاً (الرفث) بـ(إلى) وأخرى قد تعدّيها بـ(الباء) وهكذا...

والحقيقة أنّ هذا هو ملخص قوله، وفحوى كلامه ومن كلّ ما تقدّم يتبيّن لنا أنّهم لم يهتمّوا بهذه الظاهرة من جهة عَلاقتها بما يسمّى بالتطوّر اللغوي، ولا جهة علاقتها بما يسمى بالأخطاء الشائعة الآن .

ولنا أنّ نتساءل الآن: ألَا تعود ظاهرة التضمين في حقيقتها إلى نوع من تطوّر المعاني، أو تطوّر الدلالات؟ .

ألا تنحلّ هذه الظاهرة في أكثر من شكل، أو ألا تتوزّع على أكثر من ظاهرة؟ وبمعنى آخر: ألا تَجْمَعُ هذه الظاهرة أكثرَ من نوع، أو أكثر من ظاهرة جُمعت قسراً في ظاهرة واحدة؛ لذلك كثر التأويل والتخريج، والحذف والإثبات، واختلفوا في إدخال بعض الألفاظ في هذه الظاهرة، أو إخراجها منها، واختلفوا في وجود المعنيين هل هو شرط لازم؟ وهل مخرَج منها ما يعدُّ متقارباً في المعنى؟

وإذا كان الأمر كذلك أفلا تنحلّ هذه الظاهرة إلى ظواهر، وهذه الظواهر بحاجة إلى تفسير جديد؟ ثم أليس السياق والظرف الاجتماعي، وجهات المعنى للكلمة الاحتماليّة (تعدد المعاني، وقلّة الألفاظ) وجهات استخدام الشيء المتعدّدة تقود إلى معانٍ جديدة، أو معان متعددة، وعليه فإنّها تحتاج إلى أكثر من شكل للتعبير عنها .

والحقيقة أنّنا لا نجانب الصواب إذا قلنا: إنّ هذه الظاهرة تنحلّ إلى عدّة ظواهر، وإنّها في بعض جوانبها تفصح عن أنّها أحد أشكال تطوّر الدلالة، وأحد سبلها في الوقت نفسه، وتحفّظُنا هذا يعود كما قلنا إلى أنّها تنحلّ إلى أكثر من ظاهرة من جهة، وإلى أنّ تطوّر الدلالة يحدث إن استمرّ الاستخدام الجديد ،أو هذا المعنى الجديد للمفردة، ولم يكن وقفاً على هذا النصّ، أو على هذا السياق المحدّد.. وذلك هو ما يحدث في بعض الشواهد وليس كلّها، ولكنّ (بعضهم) هو الذي يمنحنا الجَرأة للقول:

إنّ هذه إحدى سبل تطوّر الدلالة، وإحدى ظواهرها في الوقت نفسه .

كما أنّ اطّرادَ هذه الظاهرة في المعاني المتقاربة، وبالأصحّ بتفسير المفردة بمرادفها يجيز استخدام الحرف الذي يتعدّى به هذا المرادف للفظ الآخر يمنحنا الجرأة لردّ كثير من الأخطاء الشائعة إلى هذه الظاهرة، وتفسيرها على هذا الأساس، والكفّ عن جعلها خطأً شائعاً، أخيراً إلامَ تنحلّ هذه الظاهرة؟ هل إلى التطوّر الدلالي، أو إلى التفسير بالمرادف للكلمة؟ والتطوّر الدلالي، والتفسير بالمرادف قد جمعناهما؛ لأنّهما كما ستلاحظ يقعان على حرف واحد، فإنّ اللفظة قد تنتقل من معناها الأصلي إلى معنى يجاورها، أو إلى معنى قريب منها، أو يُردّان إلى جنس من المعنى يشملهما معاً، وفي هذا أن تقال: قد تتوسّع الدّلالة، أو تتخصّص، ولكنّها تحت جنس واحد من المعنى يضمّهما معاً .

وقد تُفسّر اللفظة بمرادفها، وهذا هو الأكثر، وهذا قريب ممّا سبق، وإنْ لم يكن فيه تطوّر دلالي ملحوظ، بل فيه تجاور بالمعاني، وحين تُفسّر اللفظة بمرادفها، تأخذ معنى هذا المرادف (الذي هو معناها هي بالأصل)، وتأخذ حرف هذا المرادف الذي فُسّرت به، وهذا هو الجديد، أي إنّها تتعدّى بحرف مرادفها، حين تفسّر بهذا المرادف، وهذا في حقيقته خُطوة أولى لإدخال هذه اللفظة في سياقات جديدة، وإعطائها معنى جديداً، فهذه إحدى سبل تطوّر الدلالة .

ولعلّ الكوفيّين لاحظوا هذا التقارب في المعاني التي تنتقل إليها بعض المفردات فعمّموها، وقالوا بأنّ الحروف تنوب مناب بعضها.. ولكنّ ابن جنّي ردّ على (هذا الإطلاق)، ورفضه وإنْ لم يرفض الظاهرة ككلّ: (ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، أي أن تنوب الحروف مناب بعضها، ولكنّنا نقول: إنّه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوّغة له، فأمّا في كلّ موضع، وعلى كلّ حال فلا، ألا ترى أنّك أخذت بظاهر هذا القول غَفْلاً هكذا لا مُقيّداً لزمك عليه أن تقول: سرت

إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس وأنت تريد عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول رويت الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش ،ولايُقْبَل).

ونقل ابنُ السيّد البطليوسي في كتاب الاقتضاب هذا الرأيَ وعضّده ، وما قاله ابن جنّي صحيح في جملته، إذْ لابدّ من مناسبة حتى يصحَّ ما أراده الكوفيّون، وهذه المناسبة تقع إمّا في تفادي اللبس وتحاشيه ، وسنتحدث عنها فيما بعد ، وإمّا بدخول المعنى الجديد في جنس المعنى القديم، أو وقوعهما في معنيين متقاربين حتى مترادفين ،ومن هذا قولهم (بنى بأهله) فقد خطأه بعضهم قائلاً :إنّ الصواب هو: (بنى على أهله) ملاحظاً أنّ العربيَّ كان يقيم خيمة على عرسه حين يقترن بها، ولكنّ هذا ما كان أصلاً، وهو يدلّ على أنّ المرأة كانت منفعلة لا فاعلة، ولكنّ قولهم (بنى بأهله) يدلّ على تطوّر المعنى ،فبعد أن كانوا يبنون عليهن، أصبحوا يبنون بهن أي: (بوساطتهن) فقد أصبحت المرأة سبباً في البناء، وهذا تطوّر جديد في المعنى، ومع هذا نستطيع القول: إنّهما يقعان على حرف واحد من المعنى. فإنّه بنى عليها عندما تزوجها، فإنّه كذلك يبني بها. فهي الداعية إلى البناء في الحالين، فهناك تقارب في المعنى، ولكنّ هناك تطوّراً ملحوظاً في المعنى أيضاً .

ومن هذا أيضاً قوله تعالى: (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) .

فلأسباب اجتماعيّة وأخلاقيّة تطوّر معنى (الرفث) من نكحها، أو فعل بها إلى معنى الإفضاء إليها؛ لأنّه إذا رفث بها فقد أفضى إليها، ولكنْ لا يُشترط إذا أفضى إليها أن يرفث بها، فقد تطوّر معنى الرفث من النكاح إلى (الإفضاء) الذي قد يَحْدُث فيه رفث، وقد لا يحدث، أي انتقل من الخاص إلى ما هو أعم.

فالتطوّر في الدلالة واضح في هذا المثال أيضاً، ومن هذا أيضاً، قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) أي مع أموالكم، أي لا تضموا أموالهم إلى أموالكم جاعليها لكم. فأكل أموال اليتامى ضَمٌّ لها، وضمّها قد يكون فيه أكل لها، وقد يكون إلى حين، وهما معنيان متقاربان، ولكنّ الأكل أشمل .

ومن هذا أيضاً قولهم: (جلست إلى القوم) يريدون فيهم، فإذا جلست إلى القوم، فإنّك تجلس فيهم وبينهم، ومعهم، وهذا ليس تقارباً في المعنى فقط، بل هي كلّها من جنس واحد .

ومن ذلك أيضاً قولهم: (عنّف به) إذ يقولون عنّف عليه، فعنّف به يُفسّر بمعنى غضب عليه، أو قسا عليه، والمعنيان من جنس واحد .

ومن ذلك أيضاً قولهم :(فعلت ذلك لك) و(فعلت ذلك لعيون الناس) أي فعلته من أجلك، ومن أجل عيون الناس، وهم يرون أنّ اللّام جاءت بمعنى من أجل، والمعنيان - كما تلاحظ- متقاربان، أو هما من جنس واحد لذلك جاز هذا .

ومن ذلك قولهم: تزوّجها، وتزوّج بها، ويرون أنّ الثانية لغة قليلة، وهي بمعنى اقترن بها .

من هذا كله نلاحظ سهولة الانتقال، واستساغته من معنى إلى آخر يقارب، أو يقع ضمن جنسه، فيضيف إليه تعميماً، أو تخصيصاً .

كذلك نلاحظ سهولة الانتقال بين المعاني المتقاربة، أو المترادفة على الأصحّ، حيث تفسّر الكلمة بمرادفها فتعدّى بحرف هذا المرادف، وإنْ كان لها حرف خاصّ بها في الأصل. ونظنّ أنّ هذا ما كان في أذهان الكوفيين حين أطلقوا نيابة الحروف عن بعضها بعضاً ،ولم يقيّدوها .

واعتماداً على كلّ ما تقدّم نستطيع أن نوجّه كثيراً ممّا يعد في الأخطاء الشائعة التي وقعت في هذا الحيّز، حملاً للشيء على مرادفه أو مفسّره، كذلك فإنّ هذه الأخطاء الشائعة، وإن كانت نتيجة لما تقدّم، فإنّها أيضاً تفسّر ما تقدّم وتدلّ عليه .

ومن ذلك أنّهم يخطِّئون سخرت به، ويرون أنّ الصواب هو سخرت منه، ولكنّ سخرت به حُملت أو فُسّرت بـ(هزأت به) .

ومن ذلك أنّهم يخطّئون خفت منه، فالصواب خفته، ولكنّ خفت منه تُحمل على (فزعت منه، وفَرِقت منه)، ومن ذلك أيضاً خشيت منه، فالصواب (خشيته)، ولكنّ خشيت منه تُحَمل على (فزعت منه وفرقت منه)، ومن ذلك أيضاً: لم يكترث به حملاً على مرادفها لم يبالِ به، إذ الصواب فيها: لم يكترث له، ومن ذلك قولهم: استندت على الشيء واستناداً عليه حملاً على (اعتمدت على الشيء، واعتماداً عليه...) والصواب استندت إلى الشيء .

ومن ذلك قولهم: قبل به، والصواب قبله، ولكنّه فُسّر بمعنى (رضي به) .

ومن ذلك قولهم: شاركته العمل، والصواب أنّ الفعل يتعدّى إلى واحد؛ لذا وجب أن يقال: (شاركته في كذا)، ولكنّه جاء هنا بمعنى شاطره، وتقول شاطرته سروره. ومن ذلك قولهم: فحص العالِم المسألة، والصواب فحص عن المسألة، لأنّ الفحص هو البحث عن الشيء، ولكنّها جاءت هنا بمعنى (استقصى العالم المسألة)، ومن ذلك قولُهم: تعهّدت بهذا الأمر حملاً على ألزمت نفسي به، لأنّ الصواب (تعهّدت الأمر) أي تردّدت إليه، وأصلحته، أو حفظته .

ومن ذلك قولهم: آخذه على ذنبه حملاً على معنى عاقبه على ذنبه، والصواب: آخذه بذنبه أو أخذه بذنبه. ومنه قولهم: تحرّى فلان عن الأمر مفسّراً بـ(بحث عنه، وكشف عنه) والصواب تحرّى فلان الأمر، أي توخّاه، وقصده .

ومنه قولهم: خوّلت إليك هذا الأمر حملاً على معنى صيّرته إليك... والصواب أنّ خوّلت متعد لاثنين بنفسه كقوله تعالى :(ثم إذا خوّله نعمةً منه) فالصواب أن يقال: (خوّلتك الأمر) .

ومن ذلك قولهم :(أمعن فلان النظر) حملاً على معنى (أنعم فلان النظر..) إذا بالغ فيه. والأصل: أمعن النظر، وفي الصحراء، وفي البحر؛ لأنّ الإمعان هو الإبعاد، والمبالغة في الإقصاء والاستقصاء .

ومنه قولهم: حرمه من حقّه حملاً على منعه منه، والأصل حرمه حقّه .

ومنه قولهم: كان يتحاشى الوقوع في أيدي الأعداء والأصل كان يتحاشى من الوقوع في أيدي الأعداء، ولكنّ الأوّل فُسّر بمعنى (كان يتجنب الوقوع في أيدي الأعداء) .

ومنه قولهم: (احتاطوا المدينة) حملاً على معنى حاصروا المدينة، والأصل أو الصواب: احتاطوا بالمدينة، أي أحدقوا بها. ومنه أيضاً (حاز على الأموال) حملاً على سيطر عليها، والأصل حازها أي: ضمّها إلى نفسه .

ومنه أيضاً (خرج على القانون، أو على الدولة) حملاً على معنى ثار على الدولة، وعلى القانون أو تمرّد عليهما، والأصل في ذلك (خرج عن القانون...) لأنّ الخروج عن الشيء يستلزم الابتعاد عنه .

ومنه أيضاً (حقيق عليه أن يقول ما ينفع) حملاً على (واجب عليه) والأصل حقيق به، بمعنى جدير به .

ومنه أيضاً (اعتقدت بصحة الأمر) حملاً على (آمنت بصحته) والأصل فيه (اعتقدت صحته) أي صدقه .

ومن ذلك (غبطته على ثرائه) حملاً على (حسدته على ثرائه)، والصواب (غبطته بثرائه) .

ومنه: تردّد فلان على المدرسة حملاً على (تعوّد عليها) أو داوم أو واظب، والأصل فيها: تردد إلى المدرسة .

ومنه (ساد فلان على قومه) حملاً على (سيطر على قومه) والأصل (ساد فلانٌ قومَه) .

وكما نلاحظ فهذه المعاني كلّها معانٍ متقاربة، وهي تُفسّر بمرادفها، وهذا -التقارض- كثير جداً فيما يسمّى بالأخطاء الشائعة ....

التضمين، وأمان اللّبس:

كثيرٌ من هذه الظواهر تقعُ في الحقيقة، لأنّ اللّبس فيها مأمون، وليس لأنّها حَمَلَتْ، أو شُرّبتْ معنى فعلٍ أو لفظ آخر، وقد أشار ابن جنّي إلى هذا ضمناً، ولكنّه عدّ هذه الظاهرة أيضاً من التضمين، ولم يُخرجْها منه، فقال تعليقاً على قوله :

بطل كأنّ ثيابه في سَرْحةٍ يُحذى نعال السِبت ليس بتوأم

أيْ: على سرحة. (وجاز ذلك من حيث كان معلوماً أنّ ثيابَه لا تكون في جوف سرحة (شجرة)، لأنّ السرحة لا تنشقّ، فتستودع الثياب، ولاغيرها، وقال أيضاً تعليقاً على ذلك، ممّا يدلّ أنّه لا يخرج هذه الظاهرة من التضمين (فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه على ما مضى)، ومثلُ قوله:(كأنّ ثيابه في سرحة) قولُ امرأة من العرب :

هُم صلبوا العبديَّ في جذع نخلةٍ فلا عطست شيبان إلّا بأجدع

لأنّه معلوم أنّه لا يُصلب في داخل جذع النخلة، وقلبها.

وقال: وليس كذلك قول الناس: فلان في الجبل؛ لأنّه قد يمكن أن يكون في غارٍ من أغواره، أو لَصَب من لصابه، فلا يلزم أن يكون عَلِيَه أي: عالياً فيه.

وممّا تقدّم نلاحظ أنّ أمان اللبس كان واضحاً وظاهراً في هذه القضيّة، وأنّه هو الذي أجاز إمكانيّة هذا الاستخدام فلا معنى يُضمّن هنا، ولا دلالة جديدة تُشرّب في فعل آخر، والشواهد في هذا الميدان كثيرة فاحشة، منها ما قدّمناه، ومنها أيضاً، قوله تعالى: (ولأصلبنّكم في جذوع النخل، أيْ عليها) .

ومن تفادي اللبس أيضًا، قوله :

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

أراد رضيت عني ..

وقال ابن جنّي تعليقاً على هذا الشاهد :(وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنّه قال: لمّا كان (رضيت) ضدّ (سخطت) عدّى رضيت بـ(على) حملاً للشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره..
ونحن نرى في هذا أمانًا للبس، وربّما كان لهذا الموقف أسبابه النفسيّة، فالرضى ضدّ السخط، ولكنّ شدّةَ الرضى قد تكون سخطاً، ألَم يقولوا إنّ الضدّ ينقلب إلى ضدّه ونقيضه إنْ زاد على حدّه؟ وألا يقول علم النفس: إنّ مشاعر الكراهيَة والحبّ المتضادتين قد تنقلبان إلى بعضهما بعضاً، إنْ بلغتا الغايةَ في الشدّة .

ومن أمان اللبس أيضاً قولُهم: (لا يدخل الخاتَم في إصبعي): أي على إصبعي .

ومن ذلك: سقط لفيه، بمعنى على فيه .

ومنه قولهم: ((فخرّ صريعاً لليدين وللفم))، أيْ على اليدين والفم .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نوجّه طائفة كبيرة ممّا يعدّ في الأخطاء الشائعة، ومن ذلك قولهم: (سها الشيء عن بالي) والصواب: سهوت عن الشيء، وكذلك قولهم (سها اسمه عن بالي) والصواب (سهوت عن اسمه)؛ لأنّ الذي يسهو هو الإنسان لا الشيء والاسم، فهما لا ذاكرة لهما لتنسى، وهذا هو السبب الذي يجعل اللبس مأمونًا، فما دام المعنى مُدرَكاً وواضحاً على هذا النحو جاز حين تقول: سها الشيء عن بالي لا تريد أنّ الشيء نسيني لأنّه لا ينسى، بل أنا الذي نسيته .

وربما جاء (سها) هنا بمعنى (راح) أي راح عن بالي أو غاب عن بالي، أو ذهب عن بالي، وعلى هذا يكون قد جاء على قاعدة المعاني المتقاربة، أو المفردة المفسّرة بمرادفتها، إذ معنى سهوت عن الشيء نسيته وراح، أو ذهب أو غاب عن بالي.

ومن هذا أيضاً قولهم (ضربه بالأرض) والصواب هو (ضرب به الأرض)، والحقيقة أنّ هذا المعنى هو المراد في التعبير الأوّل، وذلك بسبب أمان اللبس، إذ لا يذهب الذهن أبداً للاعتقاد أنّنا حملنا الأرض وضربناه بها فهذا هو المستحيل، لذا جاز مثلُ هذا القولِ مادام اللبسُ مأموناً، والمعنى واضحاً ..

ومنه أيضاً: قولهم (رددت على قول فلان) والصواب رددت على فلان قوله، لأنّك لا تردّ على القول، فالقول لا عقل له حتّى تردَّ عليه، بل تردُّ على القائل ما قاله، وهذا هو السبب الذي يجعل مثل هذا القول معقولاً وجائزاً، وذلك لأمان اللبس فيه .

هذا القول جائز أيضا على نحو آخر، ولسبب آخر فأنت تردّ على القول باعتبار أنّه نتيجة لقائله، وقائلُه هو المسبّبُ له، فهذا إذاً مجازٌ مرسل علاقته السببيّة ويشبه هذا قولنا: (رعينا الغيث) فنحن لا نريد الغيث نفسه، وإنّما ما نتج عن الغيث، ومثل ذلك (رعينا السماء)، فنحن نذكر المسبّب، ونحن نريد ما نتج عنه، وفي المثال المذكور حدث العكس، فنحن نذكر النتيجة، ونريد المسبّب .

ومن ذلك أيضاً قولهم: (أعلنت فلاناً بالأمر) والصواب أعلنت الأمر إلى فلان، أي أظهرته له، والإظهار لا يكون إلّا للمعلن، وهو الأمرُ لا الشخص.

ولعلّه جاز لسبب آخر (فأعلنت فلاناً بالأمر) يشبه من حيث المعنى إظهاراً للأمر، بل لا بدّ من إظهار الأمر لفلان، وهذا واضح .

ولعلّه جاز لسبب آخر (فأعلنت فلانًا بالأمر) يشبه من حيث المعنى (أعلمت فلاناً بالأمر) والصواب (أعلمت فلاناً الأمر) فهو يتعدّى لاثنين بنفسه، فجاز على قاعدة التفسير بالمعاني المتقاربة، أو المترادفة، فإظهار الأمر لفلان يشبه إعلامه بالأمر، فأنت حين تظهر له الأمر فكأنّك عرّفته إياه، وجاء (أعلمت فلاناً بالأمر) حملاً على (أخبرت فلانًا بالأمر) .

من ذلك أيضاً قولهم: (تأسس المصنع سنة كذا، أو تأسّست المدرسة..) فهم يخطّئون مثل هذا القول قائلين: إنّ الصواب هو: إمّا أُسِّسَ المصنعُ أو أَسَّست الدولةُ المصنعَ، أي إمّا أنّ نبني للمجهول، أو نسند إلى الفاعل الحقيقي، ويقولون احتجاجاً لذلك إنّ: (الأفعال التي على وزن (تفعّل) تقتضي إسنادها إلى فاعلها الحقيقي الذي فَعلَ الفعل. ويقولون :(المصنع لا يؤسس نفسه، ونحن نضعه في موقع الفاعل، وهو حقيقة في موقع المفعول .

ونرى أنّ ليس في ذلك خطأ: لأنّ اللبس مأمون: فحينما نقول: تأسّس المصنع.. ندرك تمامًا أنّ المصنع لا يؤسّس نفسه، ولابدّ له من مؤسّس، أمّا أن نضعه في موقع الفاعل، وهو حقيقة في موقع المفعول، فليس في ذلك حجّة، فهذا كثير في اللّغة، ومثل ذلك: (مات الرجل) فهو لم يمت بفعل ذاتي .

ومن ذلك قولهم: (هذا الأمر لا يختصّ بي، أو قولهم: خصّصت غرفةً للأطفال) فهم يرون أنّ هذا خطأ، لأنّ التخصيص هو الانفراد بالشيء والتخصّص له، وفي قولنا: (هذا الأمر لا يختصّ بي) نكون قد خصّصنا الأمر بالشخص، وهو مخالف لأصول الفصاحة، إذ ليس الأمر هو المختصّ بالشخص، بل العكس، وكذلك في قولنا: (خصّصت غرفةً للأطفال) فالتخصيص للغرفة، وما نريده هو التخصيص للأطفال، ونرى أنّ هذا

التضمين في القرآن ..

ورد «التضمين» في أكثر من ٢٥٠ موضعًا في القرآن الكريم، وهو أسلوب غاية في البلاغة والفصاحة والبيان، وينطوي على فوائد جمة، من توليد المعاني وإيجاز العبارة وإحضار الذهن وتجديد النشاط والحث على التدبر والتفكر، وفي المقال أمثلة تبرز هذه الفوائد، وتفتح الأفق أمام قارئ القرآن لينهل من معين كتاب الله تعالى.

﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، ﴿وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾ [النساء: ٥]، ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [الحج: ٧٢]، ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾ [الإسراء: ٤٧].

هل لاحظت شيئًا لافتًا للنظر؟

لعلّك لاحظت أنّ حروف الجرّ في هذه الآيات ليست هي حروف الجرّ التي تتعدّى بها –عادةً- الأفعال المذكورة، ففعل «شرب» و«رزقه» يتعدّيان بحرف الجر «مِن»، بينما عُدّي الأول في الآية بالباء والثاني بحرف الجر «في». و«سطا» و«نصره» يتعدّيان بحرف الجرّ «على»، بينما عُدّي الأول منهما بالباء والثاني بحرف الجر «مِن». وفعل «استمع» يتعدّى بحرف الجر «إلى» بينما عُدّي في الآية الأخيرة بالباء.

هذا الأسلوب يسميه علماء اللغة والتفسير: التضمين، ويقصدون به: تضمين معنى الفعل المذكور معنى فعلٍ محذوفٍ وذلك بتعدية الفعل المذكور بحرف جرٍ يناسب الفعلَ المحذوف، أو إن شئت قل: تضمين الفعل المذكور معنى فعلٍ محذوف، دلّ عليه حرف الجر. فعلامة التضمين التي يُعرف بها هي تعدية الفعل بغير حرفه المعتاد..

يقول ابن جنّي: «اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرفٍ والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتسع فتُوقِعُ أحدَ الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، ويقول الزمخشري: «فإن قلت: أيُّ غرض في هذا التضمين؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع مَعْنَيَيْن، وذلك أقوى من إعطاء معنىً فذّ ... ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوالَهُمْ إِلَى أَمْوالِكُمْ﴾ أي ولا تضموها إليها آكلين لها.. ويقول ابن يعيش: "والتحقيق في ذلك أنّ الفعل إذا كان في معنى فعل آخر، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر، فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذانًا بأن هذا الفعل بمعنى ذلك الآخر".

ويقول ابن يعيش: «والعرب تُضَمِّنُ الفعل معنى الفعل وتعدّيه تعديته، ومن هنا غَلِط مَن جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤] أي:

مع نعاجه، و﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: مع الله، ونحو ذلك. والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين، فسؤال النعجة يتضمّن جمعها وضمّها إلى نعاجه، وكذلك قوله: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] ضُمّنَ معنى يُزيغونك ويَصدّونك، وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧] ضُمّنَ معنى نجّيناه وخلّصناه، وكذلك قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] ضُمّنَ: يُروى بها، ونظائره كثيرة...

ويقول ابن القيم : «وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأمّا فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنىً مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيُشربون الفعل المتعدّى به معناه. هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله تعالى وطريقةُ حذّاق أصحابه، يُضمّنون الفعل معنى الفعل، لا يُقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فِطنَة ولطافة في الذهن. وهذا نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ فإنّهم يُضمّنون «يشرب» معنى «يروى» فيُعدّونه بالباء التي تطلبها، فيكون في ذلك دليلٌ على الفعلين، أحدهما: بالتصريح به والثاني: بالتضمن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها....

الغرض الظاهر من التضمين هو التوسّع في المعنى دون الزيادة في اللفظ، وهذا من بديع البلاغة وسحر البيان. فإبدال حرف الجر بحرفِ جرٍّ آخر أضاف إلى معنى الفعل الأول معنى فعل ثانٍ، دون أن تزداد كلمات الجملة، أو يُزاد في تركيبها...

الغرض من التضمين:

الغرض الظاهر من التضمين في القرآن الكريم ؛ هو التوسّع في المعنى دون الزيادة في اللفظ، وهذا من بديع البلاغة، وسحر البيان، فإنّ إبدال حرف الجر بحرفِ جرٍّ آخر أضاف إلى معنى الفعل الأول معنى فعل ثاني، دون أن تزداد كلمات الجملة أو يُزاد في تركيبها. فيصبح الأمر كما قال الزمخشري «إعطاء مجموعِ معنيين»، أو كما قال غيره «أن تؤدّي كلمةٌ مؤدّى كلمتين»، بل إنّه يُضاف إلى معنى الفعلين أحيانًا معنىً زائدًا متحصّلاً من الجمع بينهما!

ففي قوله ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ أي نصرناه عليهم بأن منعناه منهم، فإنّهم لما أرادوا أن يكيدوا له منعه الله؛ فلم يحصل لهم مرادهم، فكان نصرًا عليهم بهذا الاعتبار.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾، فإنّه ضَمّن الشرب معنى الريّ كما قال ابن القيم، أو معنى التلذّذ، فصار معنى الآية يشربون منها مُرتوين متلذّذين بها.

ولا يُظنّ أنّه لو أُتي بالفعلين ظاهرين ومع كلِ حرف الجر الذي يتعدّى به أن تصبح الجملة سواء هي والجملة المضمنة؛ فإنّهما ولو تماثلا في المعنى فإنّ في الإيجاز من البلاغة والفصاحة ما ليس في الإطناب.

من فوائد التّضمين: التّنبيه، فإنّ الأذن يطرقها بشدّة تغيّر حرف الجر عن الحرف المعتاد، والتنبيه يبعث على حضور الذهن، ويقلّل الشرود، ويجدّد النشاط عند القارئ

يقول د. فاضل السامرائي: «والعدول إلى طريقةٍ ما في التعبير بأقصرِ طريقٍ ظاهرة من ظواهر العربية، من ذلك ما مرّ في المفعول المطلق من ذكر فعل وذكر مصدر فعل آخر يلاقيه في الاشتقاق معه، كما في قوله تعالى ﴿وتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ فقد جمع معنى التبتّل والتبتيل، أي التدرّج والكثرة في آن واحد، ومنه ما ذكرناه في قوله تعالى ﴿وادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، فقد كسبنا باستعمال المصدر بدلاً من اسم

الفاعل معنى الحاليّة، والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة، بخلاف ما لو قال (ادعوه خائفين) فإنّه ليس فيه إلا معنى الحاليّة..

ومن فوائد التضمين أيضًا: التنبيه، بل إنّ فيه من التنبيه أكثر مما يكون في الالتفات، فإنّ الأذن يطرقها بشدّة تغيّر حرف الجر عن الحرف المعتاد، كما في أمثلة التضمين التي افتتحنا بها المقال. والتنبيه يبعث على حضور الذهن، ويقلّل الشرود، ويجدّد النشاط عند القارئ.

التضمين في استخدامه الأوسع:

أكثر أمثلة التضمين في القرآن هي في الأفعال وحروف الجر التي تتعدّى بها، إلا أنّ للتضمين نماذجَ أخرى، منها: ما عُدّي بحرف بينما هو يتعدى بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾، أو عدّي بنفسه وهو يتعدى بحرف، كقوله: ﴿كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾، وما يتعدى لمفعولِ فعدّاه لمفعولين، كما في قوله: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾، أو لازمٍ عدّاه لمفعولٍ كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾، أو لازمٍ عدّاه لمفعولين: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾، أو متعدٍّ جعله لازمًا: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾، أو يتعدّى لمفعولين فعدّاه للثاني بحرف: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾. وعليه يمكن أن نعرّف التضمين بمعناه الأوسع أنّه: استخدام كلمة على قاعدة كلمة أخرى فيحصل معنى مركّب من الكلمتين.

ربما كان التضمين من الأساليب التي لا ينتبه إليها العامّة، وهنا يأتي دور طالب العلم في تعلّمه ثم تقريبه للناس وإظهار جماله وروعته، وهذا لا شكّ من جملة تعليم القرآن (خيرُكم مَن تعلم القرآنَ وعلمه)

التدبّر في التضمين:

إنّ نورَ المؤمن وهدايَته وصلاحَه وزكاةَ نفسه في الإقبال على كتاب الله، تلاوة وترتيلاً وحفظًا وتفسيرًا وتدبّرًا، وتأمّلاً في أساليبه ، وزيادة العناية بالقرآن علامةُ التعلّق به والتعظيم له. وكلّ معنى يستفيده قارئ القرآن يزيد في يقينه وتدبّره. وربما كان التضمين من الأساليب التي لا ينتبه إليها العامّة، وهنا يأتي دور طالب العلم في تعلّمه، ثم تقريبه للناس وإظهار جماله وروعته، وهذا لا شكّ من جملة تعليم القرآن (خيرُكم مَن تعلم القرآنَ وعلمه).

فإذا مررت على موضع للتضمين فتوقّف عنده وتعلّمه: ما هو الفعل المضمّن في الفعل المذكور مما يتفق مع حرف الجر، ويناسب السياق؟ وماذا يصبح المعنى الواسع بناءً على ذلك؟ وكيف كان هذا التعبير أبلغَ من كلّ فعل لو ذكر منفردًا؟

ونكثر هنا ذكرَ أمثلة من التضمين، تُجَلّي معناه وأثره في تدبر الآيات، وتفتح الآفاق لقارئ القرآن ليبحث في معاني التضمين فيما يمرّ عليه مما لم نذكره...

﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٦].

قال القرطبي: «إن قيل: لمَ وصلْتَ (خلوا) بـ (إلى) وعُرفُها أن تُوصل بالباء؟ قيل له: خلوا هنا بمعنى ذهبوا وانصرفوا»، ويمكن أن نضمّنه معنى سكنوا، فالمعنى إذا انصرف بعضهم إلى بعض، فخلوا بهم وسكنوا إليهم أخذوا يتحدثون هذا الحديث سرًّا فيما بينهم.

﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قال الزمخشري والعز بن عبد السلام: (تُكَبّروا) عُدّي بـ (على) لتضمّنه معنى (الحمد)، فيصير المعنى: لتكبروا الله وتحمدونه على ما هداكم.

﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

آلى –بمعنى حلف- يتعدّى بـ (على) ولا يتعدّى بـ (من) ، وتعدّى بها هنا لتضمين معنى امتنع، قال الزركشي: أي يمتنعون عن وطء نسائهم بالحَلِفِ.

وإنّ عدم إدراك التضمين في الآية أدى إلى الإغراب والإبعاد في تفسيرها، يقول ابن هشام: «ولما خفي التضمينُ على بعضهم في الآية ورأى أنّه لا يُقال: حلفت من كذا بل حلفت عليه، قال: (مِن) متعلقة بمعنى (الذين)، كما تقول: لي منك مبرة» وأنت ترى بُعْدَ هذا القول بل وصعوبة فهمه.«

﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢].

تأكلوا تتعدّى إلى مفعول، ولا تتعدّى بحرف الجرّ، لكنّه قال هنا: «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم»، فما الذي تضمّنه الأكل؟ ضمّن الطبري (الأكل) معنى (الخلط)، وضمّنها أبو حيان معنى (الضم)، وابن جُزَيّ (الضم والجمع)، فصار المعنى لا تضموا أموالهم إلى أموالكم آكلين لها. وقال الزمخشري: «فإن قلتَ: قد حرّم عليهم أكل مال اليتامى وحده ومع أموالهم، فلمَ ورد النهي عن أكله معها؟ قلتُ: لأنّهم إذا كانوا مستغنين عن أموال اليتامى بما رزقهم الله من مال حلال -وهم على ذلك يطمعون فيها- كان القبحُ أبلغَ والذمُّ أحقَّ، ولأنّهم كانوا يفعلون كذلك نعىٰ عليهم فعلهم وَسَمّع َبهم، ليكونَ أزجرَ لهم.«

﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٥].

قال الزمخشري: «اجعلوها مكانًا لرزقهم بأن تتّجروا فيها، وقال الرازي: وإنّما قال: ﴿فِيهَا﴾ ولم يقل: منها لئلّا يكون ذلك أمرًا بأن يجعلوا بعض أموالهم رزقًا لهم، بل أَمَرَهم أن يجعلوا أموالهم مكانًا لرزقهم بأن يتّجروا فيها ويثمّروها فيجعلوا أرزاقهم من الأرباح لا من أصول الأموال. فالمعنى: اتّجروا فيها وارزقوهم من ثمرتها.«

﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ [النساء: ٨٣].

(أذاع) تنصبُ مفعولها ولا تتعدّى إليه، فيقال أذاع السرّ، قال الجمل: ضمّن أذاع فعل (تحدّث) فعدّاه تعديته، وقال القرطبي: ﴿أَذَاعُواْ بِهِ﴾ أي أفشوه وأظهروه وتحدّثوا به قبل أن يقفوا على حقيقته. ويمكن أن نضمّنه -أيضًا- معنى: طاروا به.

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧].

(تهاجر) يتعدى بـ (إلى) وعُدّي هنا بـ (في)، فضمّن (تهاجروا) معنى (تضربوا).

﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١].

(دعا) يتعدّى إلى مفعول به دون حرف جر، فتقول: دعوت الله، وليس دعوت إلى الله (والمقصود الدعاء وليس الدعوة)، فهنا ضمّن (ما تدعون) معنى تلجؤون إليه، كأنّه قيل: فيستجيب دعوتكم ويكشف ما لجأتم إليه لأجله.

﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [يوسف: ١٠٠].

(أحسنَ) يتعدّى بحرف الجر (إلى)، يقال: أحسن إليّ، قال الألوسي: «حَمَلَه بعضهم على تضمين (أحسن) معنى (لَطَفَ) ولا يخفى ما فيه من اللطف»، أي أحسن إليه فلطف به من حيث لم يحتسب.

﴿الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُولَئِكَ فِي ضَلالٍ بَعِيدٍ﴾ [إبراهيم: ٣].

قال العز بن عبد السلام: تضمن (يستحبّون) معنى يختارون ويؤثرون الحياة الدنيا على ثواب الآخرة، وقال الألوسي: «والفعل مُضمّن معنى الاختيار، والتعدية بـ (على) هي لذلك»، أي أنّهم آثروها على الآخرة حبًّا لها وتعلّقًا بها، وكذا في مواضع عدّة من القرآن ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾، ﴿اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ﴾.

﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧].

قال الحَوفي: "لم يقل يستمعونه أو يستمعونك، وكان مضمّنًا أنّ الاستماع كان على طريق الهُزْءِ فجاء بالباء ليُعلم أنّ الاستماع ليس المراد تفهّم المسموع. وقال ابن عطية: فكأنه قال: نحن أعلم بالاستخفاف والاستهزاء الذي يستمعون به؛ أي: هو ملازمهم، ففضح الله بهذه الآية سرّهم"

﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

عُدّي الفعل (اصطبر) باللام على سبيل التضمين، وأصله أن يتعدّى بـ (على)، قال الزمخشري: «فإن قلتَ: هلّا عُدّي اصطبر بـ (على) التي هي صلته، كقوله ﴿وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾؟ قلتُ: لأنّ العبادة جُعلت بمنزلة القرن في قولك للمحارب: اصطبر لقرنك، أي اثبت له فيما يُورد عليك من الشدائد، يريد أنّ العبادة تُورد عليك شدائد ومشاقّ؛ فاثبت لها ولا تَهِن، ولا يَضِقْ صدرك عن إلقاء عُداتِك من أهل الكتاب إليكَ الأغاليطَ، وعن احتباس الوحي عليك مدّة، وشماتة المشركين بك.«

﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَٰذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢].

(عَكَفَ) يتعدّى بـ (على) كقوله تعالى: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾، ذكر الزمخشري والعُكبري وأبو حيّان: أنّه ضمّن (عاكفون) معنى (عابدون) فعدّاه باللام. وقد يتضمّن أيضًا معنى الصلاة والتقديس المتعدّيين باللام.

﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٧].

هذا حكاية عن نوح عليه السلام. قال ابن كثير: قَوْله ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنْ الْقَوْمِ﴾ أَي (وَنَجَّيْنَاهُ وَخَلَّصْنَاهُ مُنْتَصِرًا مِنْ الْقَوْمِ). وقيل: منعناه منهم، كقوله ﴿وَيَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ طَرَدْتُهُمْ﴾، وقال المرادي: والأحسن أن يُضمّن الفعل معنى (مَنَعْنَاه بالنصر) من القوم؛ ضمّن (ينصر) معنى (يُجِيْرُ ويمنع)، وذكر

أبو حيان والعكبري: عُدّي نصرناه بـ (مِن) لتضمّنه معنى نجّيناه بـ نصرناه أو عصمناه ومنعناه. وقال الألوسي: نصرناه من: أي حميناه منهم بإهلاكهم وتخليصه. وقال بعضهم: نصرناه منتقمين من القوم.

وقد يُقال: ما الفرق بين قولنا «نجيناه من القوم» وقولنا «نصرناه من القوم»؟ والجواب: أنّ في الأول النتيجة تتعلّق بالناجي فقط، فعندما تقول نجّيته منهم أي خلّصته منهم، ولم تذكر أنّك تعرّضت للآخرين بشيء، كما تقول نجّيته من الغرق، ولا تقول نصرته من الغرق، لأنّ الغرق ليس شيئًا يُنتَصف منه. أما النصر منهم ففيه جانبان: جانب الناجي وجانب الذي نجي منهم، فالمعنى: أنّك نجيته وعاقبت أولئك، أو أخذت له حقه منهم.

﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

(خَالَفَ) يتعدّى بنفسه، تقول: خالفه، فحين عُدي بـ (عَنْ) تضمّن معنى صدَّ أو أعرض. وذكر الزركشي والعكبري: تضمّن يخالفون معنى يميلون أو يعرضون أو يعدلون أو ينحرفون أو يزيغون.

وقال الألوسي: أكثر استعمالها بدون (عن) فإذا ذكرت (عن) فعلى تضمين معنى الإعراض، وقيل: على تضمين معنى الخروج: يخرجون عن أمره. ونقل عن ابن الحاجب معنى التباعد والحَيَد أي يحيدون عن أمره بالمخالفة وهو أبلغ من يخالفون.

﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾ [النمل: ٨١].

ذكر الجَمَل أن قوله: (بهادي العمي): مضمَّن معنى الصرف فعداه بـ (عن). أي ما أنت بهاديهم صارفًا إياهم عن ضلالتهم. وقال الألوسي: و«عن» متعلقة بالهداية باعتبار تضمّنها معنى الصرف. ويمكن تضمين (هادٍ) معنى (رادٍّ) أي وما أنت برادِّ العمي عن ضلالتهم. فجمع التضمينُ المعنيين: الصرف والردّ عن الضلالة، والهداية إلى الحق.

﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ١٠].

الفعل (تُبدِي) يتعدّى لمفعوله، كقوله (وتخفي ما في نفسك ما الله مبديه)، وقوله «إن تبدوا خيرًا أو تخفوه». قال العز بن عبد السلام: ضمّن (تُبْدِي) معنى تُصَرّح فعُدّي بالباء، وكذلك قال الزمخشري. وقال الزركشي: ضمّن (لتبدي به) معنى: تخبر به أو لتعلن؛ ليفيد الإظهار معنى الإخبار؛ لأنّ الخبر قد يقع سرًّا غير ظاهر، وكذا قال ابن القيم.

﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤].

قال الزمخشري: تعدّى السؤال إلى المفعول الثاني بـ (إلى)لتضمّنه معنى الإضافة، وكذا قال الألوسي: والسؤال مصدر مضاف إلى مفعوله وتعديته إلى مفعول آخر بـ (إلى) لتضمّنه معنى الإضافة كأنّه قيل: لقد ظلمك بإضافة نعجتك إلى نعاجه على وجه السؤال والطلب، أو ظلمك بسؤال نعجتك مضافة إلى نعاجه.

ويقول د. نديم: ولولا (إلى) -والتي لا يتعدّى بها فعل السؤال- لَمَا فهمنا معنى الضمّ، ولو قال: لقد ظلمك بضم نعجتك لفسد المعنى لأنّه لم يضمها ولا أضافها وإنّما طلب إليه أن يضمّها إليها، كما قال قبلها ﴿أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾.

﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢].

قال الزمخشري: (أحببت) مضمّن معنى فعل يتعدّى بـ (عَنْ)، كأنّه قيل: أَنَبْتُ حبّ الخير عن ذكر ربي، أو جعلت حبّ الخير مُجزيًا أو مغنيًا عن ذكر ربي.

﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الزمر: ٢٢].

فسّرها الزمخشري على وجهها فقال: مِن ذكر الله: من أجل ذكره، أي إذا ذُكر الله عندهم أو تُليت آياته اشمأزّوا وزادت قلوبهم قساوة، كقوله تعالى: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾. ويمكن أن نقدّر تضمين فعل «ضاقت» أو «نفرت» من ذكر الله فكان سببًا لقسوتها.

﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣].

قال أبو حيان: ضمّن (تلين) معنى تطمئن. وقال الزمخشري: فإن قلتَ: ما وجه تعدية (لَانَ) بـ (إلى)؟ قلتُ: ضمّن معنى فعلٍ متعدٍ بـ (إلى)، كأنّه قيل: سكنت أو اطمأنت إلى ذكر الله، ليّنة غير منقبضة راجية غير خاشية. وقال البيضاوي: والتعدية بـ (إلى) لتضمين معنى السكون والاطمئنان.

﴿فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [فصلت: ٦].

ذكر العزُّ بن عبد السلام وأبو حيان والزركشي والجمل: أنّه ضمّن استقيموا معنى (وجّهوا) فلذلك تعدّى بـ (إلى): أي وجّهوا استقامتكم إليه وارجعوا إلى توحيده. وقال البيضاوي: استقيموا في أفعالكم متوجّهين إليه. ويمكن أن نضمّنها معنى (انقاد) أيضًا.

هذا ما تيسر انتخابه من الأمثلة مما يتسع له المقال، وقد عدّها بعضهم أكثر من ٢٥٠ موضعًا في القرآن. ولعلّ القارئ الكريم قد وجد في هذه الأمثلة ما أُشير إليه من الالتفات، وتوسيع المعنى، وإيجاز العبارة، مما يرفع من ذائقته لكلام الله حين يتلوه، ويزيد من معارفه لعلومه من هذا الكتاب العزيز الذي لا تنقضي عجائبه، ولا تبلى دُرره، بل يقرأ القرآن ابن الخمسين والستين والسبعين فيقف على معانٍ وكأنّه يقف عليها لأول مرة، فسبحان الله ليس كمثله شيء، وليس مثل كلامه كلام.

[1] التضمين هو مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فلا يقولون بالتضمين، وإنّما يقولون أنّ حروف الجر تتناوب، ويحلّ بعضها مكان بعض، وهو قول مرجوح، وقد نصر القولَ الأولَ جملةٌ من علماء اللغة والتفسير والشريعة.

جائز على قاعدة أمان اللبس، وقد سقنا كثيراً من الأمثلة المشابهة لهذه .

نستطيع أنْ نلخّص قضية (التضمين) الآن، ونصل إلى النتائج الآتية:

(1) ما أخرجوه بأنفسهم من التضمين على أنّه متعلِّق بمحذوف، وهذا لا علاقة لنا به .

(2) ما يقع في المعاني التي يضمّها جنس واحد من المعنى، ولكنّ فيها تمايزاً على نحو أو آخر، تمايزاً لجهة الخصوص، أو العموم .

(3) ما يقع في المعاني المتقاربة، أو ما يكون فيه المعنى الثاني مفسّراً أو مرادفاً للمعنى الأوّل، وبعضهم يخرج هذا من التضمين أيضاً، ولا يراه منه، إذ ما فائدة مجيء معنيين (هما معنى واحد) على موقع واحد. ننظر كتاب الاقتضاب ص 240 وما بعد، وفي هذا الميدان يقع العديد من شواهد هذه

الظاهرة، واعتماداً على هذا وعلى ما سبقه وجّهنا الكثير ممّا يدعى بالأخطاء الشائعة، وكثرة الأخطاء الشائعة في هذا الميدان تؤكّد ولا تنفي أنّها مسألة تقارض .

(4) ما يقع في المعاني المتعدّدة للكلمة الاحتماليّة أي: تلك التي تأتي لمعنى عام مثل ذلك: (لفت نظره إلى الشيء، وعنه) ((فاللّفت)) بحدّ ذاته يحتمل أن يكون إلى جهة الشيء، أو إشاحة عنه، ومثل ذلك: (رغب في الشيء وبه، ورغب عنه)، وانصرف إليه ،وعنه...

(5) ما يقع في المعاني المتعدّدة .

(6) ما يكون بسبب اختلاف استخدام الشيء الذي يمكن استخدامه على أكثر من وجه .

(7) ما يقع بسبب أمان اللبس: وأمان اللبس لا يحدّده الحرف، ولا اللفظ، بل يتحدّد بالسياق، والمعنى المتحصّل منه، وعلى هذا جاءت شواهد كثيرة ، ومتنوّعة، واعتماداً عليه وجّهنا كثير اً من الأخطاء الشائعة.

الخاتمة

التضمينَ، وما أدراك ما التضمين، ففقد كان لنا فيه رأي جديد فهو ليس ظاهرة واحدة متجانسة، بل ينحلّ إلى أكثر من ظاهرة منها أمان اللبس، والتطوّر اللغوي....، وتوجيه بعض الأخطاء الشائعة التي تعد صوابا إذا ما وجهناها توجيها منصفا....

تعددت الأساليب اللغوية التي استخدمها العربي في كلامه لإصابة القصد منه، وبيان المعنى. وكان أسلوب التضمين أحد هذه الأساليب التي وردت في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والتراث الشعري والنثري في عصر الاحتجاج، والعصور اللاحقة.

ولأسلوب التضمين حضوره لدى الأدباء والكتّاب في التعبير عن أفكارهم، وتأليف صورهم ومعانيهم، وعلى أساسه فسّر علماء النحو والبلاغة جانباً مهماً من الدلالات اللغوية بين عناصر التركيب، فوجهوا الإعراب والدلالة الصرفية والعناصر الجمالية وفق مفهومه.

عرفنا أنّ التضمين لغةً هوأنّه إيداع شيء في شيء، بينما اصطلاحاً: فإنّه يكتسب مفاهيم متعددة تأتي تبعاً لتنوع العلوم التي تناولته، واختلاف مباحثها، فهناك التضمين البديعي، والتضمين العروضي، والتضمين البياني، والتضمين النحوي. ومفهوم التضمين أول ما نشأ عند البصريين وكان يعني أن الفعل المذكور قد تجرّد تماماً من معناه الأصلي، واستُعمل دالاً على معنى الفعل المُضَّمن فقط. وهذا ليس من التضمين الذي جرى عليه علماء البيان والنحاة لاحقاً. وعندما تناول ابن جني مفهوم التضمين كانت مقاربته له لا تختلف عما عند البصريين، بيد أن الزمخشري، إن أمكننا القول، كان هو أول من وضّح مفهوم التضمين، إذ خرج به من مجال التأويل النحوي للعبارات، إلى ميدان الإبداع، وعدّه أسلوباً بيانياً، ينطوي على فوائد بلاغية، وبيّن أنه يعني تضمين كلمة معنى كلمة أخرى، تؤدي وظيفتها في التركيب؛ وعنه نقل عامة النحاة والبيانيين والأصوليين من بعده.

ويبنّا أنّه في العصر الحديث أثيرت مسألة التضمين أولاً في مجمع القاهرة، الذي انتهى إلى قرار في هذا الشأن، بعد مناقشات طويلة غلب عليها الأخذ والرد، وولّدت انقساماً واضحاً بين المَجمَعِيين، إذ انتصر فريق لقرار المجمع، وأنكر فريق التضمين، أو طعن في صحة القرار.

يبدو أن التضمين البياني هو قريب من التضمين النحوي، وأن الفرق بينهما يسير، إذ لا يوجد فرق بين نوعين من التضمين، وإنما الفرق هو بين التضمين من جهة، ومجاز الحذف من جهة أخرى. بيد أن هذا التفريق بين نوعين من التضمين هو الذي أوجد الخلاف بين العلماء، وحال دون الوصول إلى نتائج دقيقة. وسبب هذا التفريق بين المفهومين، كما يقول ابن كمال باشا: هو أن الزمخشري قدم توجيهين للتضمين: أحدهما الغرض منه توجيه الإعراب، والآخر الغرض منه توجيه المعنى، ثم جاء بعض علماء البيان لاحقاً وأخذوا تفسيره الذي وضعه لتوجيه المعنى، واعتمدوه لتوجيه الإعراب.

رأى مجمع اللغة العربية أن التضمين قياسي لا سماعي، وحدد له ثلاثة شروط لقياسيته تناول الشرط الأول منها موضوع تحقق المناسبة بين الفعلين، وهذه المناسبة قد تتمثل في عدة أمور أهمها: السببية، والمصاحبة، وأن يكون أحد الفعلين توجيهاً لما نتج عن الآخر، وأن يكون أحد الفعلين هيئة لفاعل الآخر أو مفعوله. في حين انتقل الشرط الثاني الذي وضعه المجمع للحديث عن وجود قرينة تدل على ملاحظة

الفعل الآخر، ويؤمن معها اللّبس، ويعدُّ حرف الجر من أشهر هذه القرائن، وأكثرها وروداً. أما الشرط الثالث فهو ملاءمة التضمين للذوق العربي، والحق أن المجمع لم يكن موفقاً حين اعتمد هذا الشرط ضرورة لتحقق قياسية التضمين، فالذوق ليس له قواعد وقوانين كي يُعرف متى يكون الكلام ملائماً، أو غير ملائم. فهو أمر خفي يرتبط بعوامل نفسية، وأخرى لغوية واجتماعية وبيئية وزمانية ومكانية، كما أنه يختلف من فرد إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى.

وللتضمين بطبيعة الحال الكثير من الفوائد الدلالية والبلاغية كان لها الفضل في الرقي بأساليب التعبير، ويمكن حصر هذه الفوائد في ثلاث، هي: الإيجاز، والمبالغة ، والتوكيد، والتوسع في استعمال اللفظ بجعله من خلال التضمين يؤدي مؤدى غيره....

المَرَاجِع

-أدب الكاتب لمحمد بن قتيبة الدينوري

-أزاهير الفصحى في دقائق العربية لعباس أبو السعود

-الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب لابن السيد البطليوسي

-الألسنيّة مبادئها وأعلامها لميشال زكريّا

-الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجّاجي

-كتاب الخصائص لابن جنّي

- المفصل لابن يعيش الموصلي

-دراسات في العربيّة وتاريخها لمحمّد الخضر حسين

- الكليّات معجم لأبي البقاء الكفوي

-لغتنا السمحة لمحمّد خليفة الّتونسي

-اللّغة مبناها ومعناها لتمام حسّان

-المدارس النحويّة لشوقي ضيف

-كتاب المزهر في اللّغة للسيوطي

-الصاحبي في اللّغة لابن فارس

-الموازنة بين أبي تمّام والبحتري للآمدي

-المجامع العربيّة ،والمصلح العلمي للدكتور إبراهيم بيّومي مدكور.

- معاني النحو الدكتور فاضل السامرائي

- مؤتمر تعريب التعليم الجامعي والعالي، مطبوعات اتحاد الجامعات العربيّة بالقاهرة 1980م.